أوراق البدائل

آفاق تجديد اليسار في اليمن وتحدياته

بشري مقطري

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان:شقة ٤ ـ الطابق الرابع ـ ٥شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

آفاق تجديد اليسار في اليمن وتحدياته

بشري مقطري

أوراق مؤتمر "اليسار والثورات العربية"

القاهرة ٢٤- ٢٥أبريل ٢٠١٣

هذه الأوراق نتاج سيمنار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

لم تُعنى تجربة اليسار اليمني بالدراسة من قبل الباحثين اليمنيين الذين ركزت أبحاثهم على حركات التحرر الوطني ولم تقدم هذه الدراسات قراءة تحليلية لليسار والتجارب التي خاضها، ولأنه من الصعوبة التطرق إلى دور اليسار وتموضعاته السابقة –ما قبل الثورة– إلا فيما يخص تجربة الحزب الاشتراكي اليمني الذي يعد الرافعة الرسمية لليسار فإني سأحاول في هذه الورقة تقديم تعريج تاريخي مبسط لتجربة الحزب الاشتراكي اليمني والتحديات التي واجهها وكذلك ارهاصات نشوء يسار مُجدد في أثناء الثورة وما بعدها، يسار خرج من رحم الحزب وابتعد عن سياقاته السياسية الرسمية ونضج في ساحات الثورة وميادينها وتمثل في الحركات الشبابية اليسارية التي كانت أدبياتها وآلياتها الثورية والسياسية انعكاس لديناميكية وعي اليسار وتفاعله الميداني وتبنيه لمطالب الفئات الاجتماعية التي أزاحتها المكونات السياسية المتصدرة للثورة.

تعريج تاريخي لتموضعات اليسار القديم:

لقد كانت القوى اليسارية جزءا من الحركات الاحتجاجية الشعبية التي نادت بالعدالة الاجتماعية واتكأت على الطبقات المحرومة كمخزون اجتماعي وسياسي وساهمت في تراكم وعيها في الحقوق والحريات المدنية والسياسية، ورغم ما قدمته قوى اليسار في رفد المشهد السياسي اليمني إلا أنها كانت أحيانا جزء من أزمة النظام كما حدث في الجنوب حيث وصلت هذه القوى إلى السلطة وحكمت المجتمع الجنوبي وفق شروط متناقضة أو في الشمال فيما بعد، وأثر هذا التأرجح على مدى فاعليتها في تغيير الواقع اليمني وأدت تناقضاتها في المواقف إلى تعميق الهوة بينها وبين بعض فئات المجتمع مما أدى إلى شغل هذا الفراغ من قبل القوى الدينية التي ورثت المساحة الشعبية لتي كان يتحرك فيها اليسار.

وإذا عدنا إلى الواقع التاريخي الذي ظهرت فيه القوى اليسارية سنجد اختلاف هذا الواقع في شمال اليمن عن جنوبه ففي جنوب اليمن كانت البيئة الاجتماعية والسياسية مساعدة لبروز اليسار الذي ارتبط بروزه بنشوء النقابات وإضرابات العمال في المصافي مما انعكس على نضج اليسار في تحديد خطابه الايدلوجي بعكس القوى اليسارية في الشمال التي نشطت في بيئة العمل السري وظروفها المعقدة حتى تسعينات القرن مما ساهم في عدم وضوح برامجها وفي سهولة القضاء على فاعليتها بتصفية قياداتها التاريخية من قبل الحكم الشمولي في الشمال.

وللعودة إلى هذه السياقات سنجد تنامي اليسار مع اشتداد نضال الحركات الوطنية ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب والاستعمار العثماني في الشمال وكان نضال الفصائل اليسارية أوضح في الجنوب إذ حددت أولويات مشروعها الوطني وخاضت الكفاح المسلح حتى طرد المستعمر البريطاني وأصبحت فيما بعد الحامل السياسي للمشروع الوطني التحرري في الجنوب. وبعد نجاح ثورة ٢٦ سبتمبر/أيلول في الشمال وثورة ١٤ أكتوبر/تشرين أول في الجنوب تبلورت أولوية توحيد الفصائل اليسارية كضرورة تاريخية لتوحيد نضال القوى اليسارية في شمال الوطن وجنوبه تحت مظلة الحزب الاشتراكي اليمني الذي استلم السلطة في الجنوب عام ١٩٧٨.[١]

لم يمض وقت طويل على وصول الحزب إلى السلطة في الجنوب وانفراده بالحكم حتى بدأت تناقضاته الداخلية الرأسية والأفقية واضحة للعيان والتي وسمت تجربة الحزب الاشتراكي اليمني في السلطة بسلبيات عديدة لم يستطع حتى اللحظة الخروج من تلك التجربة بدراسات حقيقية لإدراك مواطن الخلل خاصة بعد تطور الصراعات إلى أحداث دموية أثرت فيما بعد على تآكل شعبية اليسار وساهمت في تجفيف القوى المناصرة له وإذا حللنا هذا التآكل سنجد أنه يعود إلى عوامل عديدة منها:

[١] توحدت ثلاث فصائل يسارية في الجنوب هي الجبهة القومية واتحاد الشعب الاشتراكي والطليعة الشعبية في تنظيم الجبهة القومية في أكتوبر/تشرين أول ١٩٧٥ أما الفصائل اليسارية في الشمال فقد توحدت خمس فصائل هي الحزب الديمقراطي الثوري واتحاد الشعب والطليعة الشعبية والمقاومين الثوريين وحزب العمل في مؤتمر مارس/آذار ١٩٧٩ ليتمخض عنه حزب الوحدة الشعبية كغطاء للحزب الاشتراكي فرع الشمال وفي ٩ مارس/آذار تلتقي الثمان الفصائل في الشمال والجنوب تتويج للوحدة التنظيمية للحزب الاشتراكي اليمني في شمال الوطن وجنوبه، لكن ظل في الشمال يعمل باسم الوحدة الشعبية.

١. لم يكن اليسار مؤهلا لاستلام السلطة في بلد كان يعاني من تبعات الاستعمار البريطاني الطويل في حين لم يعمل الحزب عند وصوله إلى الحكم على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب بل فرض ايدلوجيته الماركسية بالقوة على مجتمع لم تكن علاقاته الاقتصادية واضحة بل ظلت علاقات ما قبل الدولة هي المسيطرة في مناطق مختلفة من الجنوب.
٢. طغيان هوية الحزب على هوية الدولة وعدم الوضوح في تحديد العلاقة بينهما مما أدى إلى بروز الصراعات الحزبية بين الأطياف السياسية في حسم هذه الاشكالية بالإضافة إلى رفض بعض القوى السياسية والاجتماعية في الجنوب للفكر اليساري واعتباره دخيل على المجتمع ومحاولة شيطنته.
٣. استمرار الصراعات الرأسية لدي القيادات السياسية في التفضيل ما بين النموذج الصيني والنموذج السوفيتي والاتكاء على الخارج والقى هذا الصراع بظلاله على قرارات الحزب والصراعات بين قياداته.
٤. غياب الحوار البيني في أروقة الحزب واختفاء الشفافية وأدى ذلك في النهاية إلى خلق ديكتاتورية الفرد الحاكم(الرفيق الأول) وانفراده بالقرارات في أكثر من مرحلة تاريخية وعدم احترامه للبنى التنظيمية وتقاليد العمل الحزبي.

كل هذه العوامل الداخلية وتفاعلها مع صراعات الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والغربي وتدخل القوى السياسية المحلية والدولية التي ظلت تقاوم نشوء دولة يسارية في المنطقة أدت في النهاية إلى تفجر الأزمة في ١٣ يناير/كانون ثان ١٩٨٦،[٢] وكانت الضربة الأولى لمشروع اليسار في اليمن خاصة بعد تصفية خيار القيادات الحزبية ونشوء خطاب سياسي محلي ضد اليسار مما خلق ردة مجتمعية ساهمت في نشوء قوى دينية متطرفة وشكلت هذه الأحداث وما تلاها عامل أساسي في تراجع القاعدة الشعبية للحزب وتحمليه وزر الاقتتال الأهلي واستمرت معاناته من تبعات هذا الصراع الحزبي وامتد إلى بناه التنظيمية وعلاقته مع قواعده.

في ضوء أحداث يناير/كانون ثان حاولت بعض القيادات الحزبية تقديم مراجعة فكرية وطالبت بالديمقراطية الحزبية بدلا من المركزية الضيقة لكن ورغم هذه المراجعات المهمة في تاريخ اليسار إلا أن القيادة الحزبية ظلت عاجزة عن استيعاب الخطاب التجديدي ولم تحترم الهيئات التنظيمية بل قامت بالهروب من الأزمة الداخلية المستمرة في الجنوب بالتوقيع على الوحدة مع الشمال بشكل انفرادي دون علم الهيئات التنظيمية ولأن موازيين القوى كانت لصالح السلطة في الشمال فإنها تملصت من بنود الاتفاقية والشراكة وشنت حربها على (الحزب الاشتراكي اليمني) وعلى الجنوب في صيف ١٩٩٤ التي كانت ثاني ضربة يتعرض لها اليسار في اليمن.

تجريف اليسار بعد حرب صيف ١٩٩٤

حينما اعلن أمين عام الحزب قرار فك الارتباط السياسي مع السلطة في الشمال والعودة إلى ما قبل الـ١٩٩٠ أدى هذا القرار إلى انقسام داخل القيادة السياسية في الحزب وأحدث ارباك لكل القواعد الحزبية التي عجزت عن بلورة قرار موحد من الحرب التي كانوا جزءا منها ومن قضية فك الارتباط خاصة وأن قرار فك الارتباط كان قرارا فرديا دون الرجوع إلى هذه القواعد أو الهيئات التنظيمية في الحزب. وكان هذا ثاني شلل في السياسة التنظيمية للحزب والذي جعل من قواعد الحزب شبه معزولة عن القرارات السياسية الفوقية مما ساهم في عزل اليسار عن محيطه العام في حين استثمر النظام التسلطي في صنعاء تناقضات اليسار وخلق خطاب

[٢] أحداث ١٣ يناير/كانون ثان ١٩٨٦ هي الحرب الأهلية في الجنوب التي تفجرت بسبب الصراع في اللجنة المركزية بين أجنحة الحزب بقيادة علي ناصر محمد وتم تصفية عبد الفتاح اسماعيل وعلي عنتر وعلي شائع وصالح مصلح في مقر اللجنة ثم تصاعدت بعدها أعمال العنف وأسفرت عن سقوط آلاف من القتلى والجرحى والمفقودين.

تحريضي تخويني لملاحقة كواد الحزب في الشمال والجنوب واستخدام الفتوى لتصفيتهم باعتبار الوحدة خط أحمر والخروج عنها خروج عن الدين.[٣]

تكتيكات اليسار ما بعد الحرب:

نجحت سياسة تقويض اليسار التي تبناها النظام في تكريس عملية العزل السياسي والاجتماعي لليسار وكانت مرحلة ما بعد الحرب من أصعب المراحل التاريخية التي عاشها اليسار في اليمن، وأمام وضع سياسي مغلق ساهم في تجريف اليسار وشيطنته مقابل دعم النظام للقوى الدينية المتشددة وأدت هذه السياسة في النهاية إلى ضرب بنية الحزب في الشمال والجنوب ونجحت في تحميله وزر تكفيك الوحدة أمام الرأي العام المحلي، وجعلته يدرك أن النظام الديكتاتوري سيستمر في ضرب مشروعه الوطني والقضاء على كوادره وعلى ما تبقى من قاعدته الشعبية وتأليب القوى الوطنية عليه لذا أدرك الحزب ضرورة تبني سياسة جديدة وهي مواجهة النظام بدلا من سياسة الدفاع الذاتي التي انتهجها اليسار بعد حرب ١٩٩٤ فقرر الحزب الاشتراكي اليمني مقاطعة الانتخابات البرلمانية منفرداً في عام ١٩٩٧ ثم في عام ١٩٩٩ لتعرية النظام أمام الرأي العام المحلي والدولي وشكلت هذه الخطوة استعادة الحزب لدوره الطبيعي في قيادة العملية السياسية المعارضة وتبني خطاب الشارع اليمني.

ورغم رجاحة هذه الخطوة إلا أن القيادة السياسية في الحزب أيقنت بأن هذه الاجراء المرحلي لا يكفي لمواجهة النظام الذي أصبحت كل مقاليد السلطة بيده وأنه لابد من قراءة المتغيرات بنظرة جديدة تنسجم مع واقع سياسي ينحو إلى تشرذم القوى المعارضة وعدم وضوح أهدافها في خلق رؤية عامة للبلد الذي كان يُجر إلى الهاوية مع تزايد الأزمات الداخلية وقمع الحركات الاحتجاجية والتضييق على الحريات وإفقار الإنسان اليمني فخاض الحزب مراجعات فكرية في ضوء التحديات التي واجهها وأدرك أن استمرارية مشروعه السياسي الوطني مرتبط بعقد تحالفات سياسية لتجميع القوى الوطنية في اصطفاف سياسي معارض وكانت ثمرة هذه المراجعة عقد تحالف أولي فيما سمي مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة [٤] إلا أن الحزب الاشتراكي رأى ضرورة استقطاب حزب الإصلاح الديني الذي استخدمه النظام لضرب الحزب واستغلال الصراع الايدولوجي بينهما إلى تحالف جديد وتم تطوير هذا التحالف إلى تشكيل اللقاء المشترك[٥] الذي يعد أول تحالف سياسي ما بين اليسار والإسلاميين في المنطقة العربية ومن أهم المنجزات التي تحسب للحزب الاشتراكي اليمني في تبني هذا التحالف والتغلب على الصعوبات السياسية التي حاولت تفكيك التحالف خاصة بعد مقتل مهندس التحالف جار الله عمر على يد إسلامي أصولي،[٦] ونجحت المعارضة التقليدية في اليمن في توحيد القوى الوطنية المعارضة للنظام واستمالة الشارع اليمني وبلغ ذروة نجاح هذا التحالف في خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح رئاسي وحيد[٧] وحققت هذه التجربة حراك سياسي لأول مرة في تاريخ اليمن منذ عقود كما خاضت المعارضة التقليدية الانتخابات البرلمانية بقائمة موحدة على الرغم من التناقضات الجوهرية على مستوى القواعد، وأمام إصرار النظام على اجراء الانتخابات البرلمانية وعدم الاستجابة لمطالب المعارضة

---

[٣] انظر فتوى الديلمي في تكفير الحزب الاشتراكي والجنوبيين وهي فتوى نسبت إلى الدكتور عبد الوهاب الديلمي الذي شغل منصب وزير العدل خلال حرب ١٩٩٤ واُعتبرت الفتوى ذريعة للمجازر والتصفيات السياسية التي حدثت خلال الحرب. وقد أعاد نص الفتوى في مقابلة له في صحيفة الجمهورية-عدد رقم (١٥٧٦٠)- الأربعاء -٣٠ يناير/كانون ثان ٢٠١٣م.

[٤] "مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة تأسس عام ١٩٩٩ م وكان يضم الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق واتحاد القوي الشعبية اليمنية.

[٥] تكتل أحزاب اللقاء المشترك تأسس في ٦ فبراير/شباط ٢٠٠٣ ويضم الأحزاب التي انضمت للمجلس الاعلى للمعارضة بالإضافة إلى حزب الإصلاح الديني ويهدف التكتل إلى التنسيق ما بين مكوناته في الانتخابات البرلمانية والعمل السياسي.

[٦] مهندس التحالف وهو السياسي الاشتراكي جار الله عمر الذي اغتيل في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢ في قاعة ٢٢ مايو في مؤتمر حزب الاصلاح على يد الأصولي الإسلامي السعواني وكان لحادثة اغتياله تداعيات خطيرة على الحياة السياسية اليمنية واستغل النظام هذه الحادثة لتفكيك التحالف وحتى الآن لا يعرف المحرضين على هذه الجريمة.

[٧] فيصل بن شملان هو مرشح أحزاب اللقاء المشترك في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٦ وشهدت هذه الانتخابات أقوى صراع تنافسي على منصب رئيس الجمهورية منذ اعلان دولة الجمهورية اليمنية الموحدة عام ١٩٩٠.

كان موقف المعارضة موحدا في رفضها لممارسة النظام وبلغ أوج الأزمة بين النظام والمعارضة في تهديد المعارضة للنزول إلى الشارع.

اليسار في الثورة:

كان انحياز اليسار إلى الشارع عفويا وتبنيه لمطلب إسقاط النظام أمرا طبيعيا خاصة وأن قيادة وقواعد الحزب الاشتراكي اليمني كانت أكثر عرضة للاضطهاد والقمع والملاحقة والتصفية منذ عقود، لذا كانت أدبيات الحزب تصر على استمرار الحراك السياسي لمواجهة النظام في الشمال من خلال عدد من الفعاليات الاحتجاجية أو في الجنوب من خلال الحراك الجنوبي[٨] الذي كانت معظم قيادته في بداية الأمر من الحزب، ونتيجة لتجربة اليسار في الاحتجاجات الشعبية فإن فعاليته انتهجت خطين متوازيين عشية الثورة اليمنية. *أولا. الخط السياسي*: الذي تبناه الحزب داخل المعارضة التقليدية (اللقاء المشترك) وهو النهج السياسي الذي يعد استمرارا لتأزم الأوضاع لما قبل الثورة واستمرار الحوار مع النظام للحصول على بعض المكاسب السياسية الوطنية، وبعد تأزم العلاقة بين النظام والمعارضة (اللقاء المشترك) انضم اللقاء المشترك للثورة وانصهر مع كافة المكونات الثورية لكنه استمر في انتهاج الخط السياسي للخروج بحل للوضع في اليمن وتمثل بقبوله للمبادرة الخليجية التي رفضها شباب الحزب مع بعض شباب الأحزاب الأخرى والشباب المستقل. *ثانيا. الخط الثوري*: وهو الذي أسهم في صعود يسار يمني مُجدد تحركت فيه قواعد الحزب الشابة دون اللجوء إلى قياداتها التي كانت مرتبطة بقرار جمعي للمنظومة المعارضة (اللقاء المشترك).

أدركت قواعد اليسار المُجدد أن تحرك المعارضة التقليدية الذي كان الحزب جزء منه كان بطيئا قياسا بزخم الشارع اليمني وتطلعاته في التعبير عن مطالبه بإسقاط منظومة النظام وليس رأس النظام فقط لذا كانت واضحة في أدبياتها وساهمت من خلال خطابها الاحتجاجي في الانخراط مع كافة القوى الاجتماعية للتعبير عن رفضها للتسويات السياسية، واستطاعت هذه القواعد خلق بدائل جديدة لتحالفات يسارية شبابية شكلت قطيعة مع الخط السياسي للحزب والمعارضة التقليدية والشيء اللافت أن القيادة السياسية للحزب رضخت للخطاب الثوري للشباب اليساري ولم تفرض على قواعدها المنخرطة في الثورة المضي في الخط السياسي المتمثل في المبادرة الخليجية كما فعلت بعض الأحزاب المنضوية في المعارضة التقليدية وكان هناك قدر من الحرية التنظيمية فشكل شباب اليسار في مختلف المحافظات اليمنية تكتلات ومجالس تنسيقية شبابية يسارية لعبت دورا مهما في بلورة أهداف الثورة والدفاع عن مدنيتها ومن أبرز هذه التكتلات: *ملتقى قوى الحداثة في صنعاء* الذي ضم نخبة من المثقفين والأدباء *وثوار ١١ فبراير في تعز وشباب التصعيد والحسم الثوري* الذي ضم في صفوفه عدد من شباب اليسار وغيرها من التنظيمات والحركات الشبابية التي ساهمت في تأجيج الحراك الشعبي.

وخلافا لتجربة بعض قوى اليسار أثناء الثورات العربية حيث برز ارتباك خطابها ومواقفها من الثورة نجد أن اليسار اليمني (الحزب الاشتراكي اليمني) كان منسجما في مواقفه مع الثورة ومتبنيا لها ومدافعا عن صيرورتها على المستوى القيادي أو القاعدي وهذا يعود في رأيي إلى كونه الحامل لمشروع التغيير الذي حاول نظام صالح القضاء عليه عبر عقود طويلة بمختلف الأدوات والوسائل، لذا كانت الثورة اليمنية فرصة لقوى اليسار تحديدا لإعادة تنظيم نفسها وبعث شعارها الذي تعرض للسلب في فترات سابقة (شعار العدالة الاجتماعية والمواطنة المساوية والدولة المدنية) وكان فضاء الساحات والميادين في الأشهر الأولى من الثورة اليمنية فضاءً يساريا بامتياز قبل أسلمة الثورة وصعود القوى الدينية والعسكرية والقبلية وعسكرة الثورة الذي شكل في رأيي تحديا حقيقا للقوى اليسارية في اليمن يمتد إلى لب فكر اليسار وإطروحاته المدنية.

[٨] الحراك الجنوبي هو حراك سلمي شعبي شهدتها المحافظات الجنوبية بدأ من عام ٢٠٠٧ واعتمد على العمل السلمي والمظاهرات الاحتجاجية لتحقيق أهدافه التي كانت حقوقية وأصبحت سياسية فيما بعد.

ومن هنا نجد أن الثورة اليمنية، وعلى العكس من ثورات الربيع العربي، لم تؤدي هذه الثورة وتحدياتها إلى تشرذم قوى اليسار وعزله، بل أسهمت الثورة في تحفيز اليسار اليمني واختبار قدرته الميدانية وتوسع قاعدته الشعبية، مما خلق أفاق مساعدة لتبلور يسار يمني مُجدد بمحمول سياسي وتاريخي يستمد قوته من إرث اليسار اليمني بشكل عام ويتجاوز إطروحات اليسار في تحالفاته السياسية التكتيكية البرجماتية، كما شكلت أدبياته قطيعة مع المنظومة التقليدية القديمة. وتبدو تكوينات هذا اليسار بارزة للعيان عند قراءة المشهد الثوري في اليمن بخطابه السياسي المدني الذي لم ينسجم مع إطروحات القوى التقليدية القبلية والعسكرية والدينية التي مارست وصاية على الثورة اليمنية وحرفتها عن مساراتها وأهدافها. وبرز دور الحركات اليسارية الشبابية في الثورة على الرغم من التعتيم الاعلامي الخارجي وكانت هناك مؤشرات لافتة نستطيع من خلالها تقييم الدور الفاعل لهذا اليسار ومن أهم هذه المؤشرات:

١. تنظيم مسيرات نوعية خارجة عن الإرادة التوافقية للمعارضة التقليدية (اللقاء المشترك).

٢. ومن أهم هذه المسيرات هي المسيرات اليومية التي شهدتها مدينة تعز التي كان يقوم بها شباب التصعيد والحسم الثوري وبروز خطابها المدني الرافض لعسكرة الثورة التي كان يقوم بها الحزب الديني المعارض وشهدت هذه الفترة مواجهات بين مليشيات الحزب الديني وشباب اليسار. وبلغ ذروة فعالية الحركات اليسارية في تبني مسيرة الحياة[٩] وكان نجاح هذه المسيرة نقطة هامة في تطور اليسار اليمني وقدرته على الحشد والتنظيم، فمن اللافت قبل هذه المرحلة هو صعوبة القيام بمسيرة دون أن تكون مُعدة من قبل اللجنة التنظيمية التي يترأسها الحزب الديني المعارض فساهمت هذه التجربة في كسر فكرة عدم قدرة اليسار على الحشد والتعبئة وشكل هذا نصر حقيقي لفكر اليسار، كما خرجت مسيرات نوعية أخرى تنسجم مع رؤية اليسار كالمسيرة المليونية الرافضة للاغتيالات السياسية في أغسطس/آب ٢٠١٢ وكذلك المشاركة في "حملة أنا نازل" الذي نظمها طلاب جامعة صنعاء ضد الجناح العسكري المنظم للثورة والتي قاطعها الحزب الديني والذي مثل نجاحها مرحلة جديدة في تطور آليات اليسار اليمني وقدرته على خلق خطاب توعوي جديد.

٣. حدوث ثورة شبابية داخل الحزب وتمثل في قيام شباب الحزب الاشتراكي اليمني في تعز بتنفيذ اعتصام مفتوح داخل المقر رفضا لقيادته التاريخية التي كانت عاجزة عن تحقيق تطلعات الشباب الثورية، وأدت هذه الخطوة إلى إرباك القيادات الحزبية المركزية ونجح الشباب في إسقاط سكرتارية المنظمة وصعود شباب يساري لديه رؤية واضحة حول دور اليسار في هذه المرحلة وهي أول ثورة شبابية داخل الأحزاب اليمنية عموما.[١٠]

٤. اتساع القاعدة الشعبية لليسار أثناء الثورة وتمثل في انضمام عدد من الشباب الفاعل في الثورة إلى الحزب باعتباره الأقرب إلى نبض الشارع اليمني وتم فتح مقرات شبابية حزبية جديدة في أرياف المدن،[١١] وكانت هذه خطوة مهمة في إحياء دور اليسار اليمن بعد أن تعرض للهدم من قبل النظام وأدواته.

٥. صياغة مطالب مدنية سياسية واجتماعية استطاعت الحركات اليسارية الجديدة من تبني خطاب الطبقات المسحوقة التي جرفتها السلطة والنزول إلى الشارع في وقفات احتجاجية تضامنية مع مطالبها مما أدى إلى خلق تحالفات سياسية واجتماعية بين هذه القوى وشباب اليسار الذي انحاز لهذه القوى ودافع عنها.

---

[٩] مسيرة الحياة هي مسيرة راجلة انطلقت من مدينة تعز إلى مدينة صنعاء في العشرين من ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ واستمرت ستة ايام مشيا على الأقدام وكان من أهدافها رفض المبادرة الخليجية ورفض عسكرة الثورة ونظمها شباب التصعيد الثوري.

[١٠] ثورة شباب الحزب في تعز وبدأ الاعتصام منذ خمسة اشهر ونجح في انتخاب سكرتارية شبابية في ١٥ مارس/آذار ٢٠١٢.

[١١] فتح مقرات جديدة للحزب الاشتراكي اليمني في ريف المعافر في ١٥ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٢ وكانت هذه الخطوة مبشرة باستعادة الحزب لدوره في اوساط الفلاحين.

٦. القيام بمراجعة فكرية لليسار اليمني في ضوء تجربة الثورة والأداء السياسي للحزب داخل منظومة اللقاء المشترك استطاع شباب اليسار تحليل هذه التجربة وتقديم رؤى جديدة للنهوض باليسار وتجاوز عقبات التحالف السياسي الذي أثر أداءه المتذبذب على هوية الحزب.

أما فيما يخص الأداء السياسي للحزب الاشتراكي في الثورة وتفاعله مع مسارات الثورة يمكن أن نحقب هذه المرحلة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: تبدأ من انطلاق الثورة اليمنية وحتى انتخاب عبد ربه هادي رئيسا للجمهورية في ٢١ فبراير/شباط ٢٠١٢ واتسمت هذه المرحلة بالسلبية والانتهازية السياسية وإصرار الحزب على انتهاج خط سياسي يحافظ على التحالف والصمت عن خروقات حزب الاصلاح الديني ضد النشطاء والناشطات وشباب الحزب وخلقت هذه السياسة تذمرا كبيرا في أوساط قواعده.

المرحلة الثانية: وهي الفترة الانتقالية وبرز صوت الحزب من خلال تبنيه خطاب الشارع اليمني الرافض لوضع المرحلة الانتقالية الذي ساهم بإعادة تمركز القوى التقليدية القديمة وتمثلت هذه المرحلة بمؤشرات عديدة تؤكد هذا الدور منها:

١. رفض بعض قرارات الرئيس الانتقالي من خلال عدد من البيانات السياسية الرسمية للحزب التي أكدت على رفض الحزب للتعيينات العسكرية والمدنية التي تمكن طرف سياسي ضد آخر[١٢] وتعد هذه البيانات مؤشر مستقبلي لتغير في العلاقة بين أحزاب المعارضة التقليدية (اللقاء المشترك) الذي كان تحالفها سياسيا يعتمد على مواجهة نظام صالح وبعد خروجه من السلطة برزت كثير من الخلافات البينية في إطار هذا التحالف.
٢. اصدار الحزب الاشتراكي الـ١٢ نقطة للتهيئة للحوار الوطني وحل القضية الجنوبية[١٣] والضغط على اللقاء المشترك لتبني نقاط التهيئة.
٣. البيان السياسي الذي يدين عملية انحراف التسوية السياسية في اليمن.[١٤]
٤. نقد لممارسة حزب الإصلاح وإقصاءه لشركائه في التحالف وتمثل هذا الخط بإصدار بيان تجميد عضوية حزب الاصلاح في محافظة إب من اللقاء المشترك كما تمثل هذا الخط بتعليق اشتراكي البيضاء عضويته في اللقاء المشترك.[١٥]
٥. ومن خلال تلك المؤشرات التي تمثلت بمواقف جديدة للحزب في المرحلة الانتقالية، البعض يحلل هذه المؤشرات بأنها عوامل ايجابية تدلل على تعافي الحزب وتبنيه خط نقدي داخل المعارضة التقليدية (اللقاء المشترك) وأن هذا الخط النقدي يرفض تغول الحزب الديني (حزب الإصلاح) وفرض مشروعه الأحادي في التغيير بدون رؤية حلفاءه السياسيين.

سلبيات انخراط اليسار في تحالف اللقاء المشترك:

رغم ايجابية هذا التحالف في مرحلة ما قبل الثورة وقدرته على توحيد القوى الوطنية ضد النظام، أما اثناء الثورة وفي المرحلة الانتقالية بدأت السلبيات تعيق تطور هذا التحالف وبرز كثير من التناقضات في الأداء وفي الخطاب السياسي والفكري بين أحزب اللقاء المشترك مما أضر باليسار ويرجع البعض هذه السلبيات إلى:

---

[١٢] انظر بيان الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني الصادر في١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ والذي ينتقد التعيينات وتمكين طرف سياسي على آخر.

[١٣] انظر بيان الحزب الاشتراكي اليمني الموسوم ببيان رقم (١) الصادر في ١ يوليو/تموز ٢٠١٢ في موقع الاشتراكي نت والذي يوصف المرحلة الانتقالية ويتطرق للنقاط الممهدة للحوار الوطني.

[١٤] انظر بيان الحزب الاشتراكي اليمني الصادر في ٢٤ يناير/كانون ثان ٢٠١٣ والذي يدين انحراف التسوية السياسية ويحمل بعض القوى مسئولية استمرار تدهور الأوضاع.

[١٥] انظر بيان مشترك اب الصادر في ٢٣ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٢ الذي أكد على تجميد عضوية حزب الاصلاح بسبب إزالته لخيام المعتصمين في ساحة خليج الحرية دون التشاور مع الأحزاب الأخرى، وانظر أيضا بيان تجميد الحزب الاشتراكي لعضويته في مشترك البيضاء في تاريخ ١٨ يناير/كانون ثان ٢٠١٣ بسبب الممارسة الاقصائية لحزب الاصلاح.

١- تمييع هوية الحزب:

من أهم نقاط النقد الموجهة لهذا لتحالف هو تماهي هوية الحزب وخفوت خطابه اليساري لصالح خطاب سياسي توافقي خاصة وأنه في اطار هذا التحالف هناك حزب ايدلوجي ديني (حزب الاصلاح) الذي كفر اليسار في فترات تاريخية سابقة دون أن يقوم هذا الحزب برفض خطاب التكفير، كما أن رؤى هذا الحزب ومشروعاته لا تنسجم مع فكر اليسار وتحديدا في هدف إقامة دولة مدنية وهو ما برز في خطاب الجناح المتشدد في الحزب. ورأى بعض اليساريين أن التحالف بين اليساريين والإسلاميين انتهازية سياسية لم تعد مبررة وأن هذا التناقض سيؤدي إلى نفور كثير من شباب اليسار والعمل خارج الاطار السياسي للحزب. لكن بعض القيادات الحزبية تبرر أن هذا التحالف مرحلي تكتكي لإسقاط نظام صالح وأن بقاءه مرهون باستكمال أهداف الثورة.

٢- عجز الحزب عن العمل داخل التحالف السياسي لانتهازية بعض القوى:

ويمكن التدليل على هذا العجز هو أن قيادة الحزب المنطوية داخل المعارضة التقليدية (اللقاء المشترك) كانت تحاول أن لا تتبنى أي فعل سياسي إلا في ضوء التحالف الذي يخضع لبيروقراطية مزمنة وأحيانا يصطدم بمصالح بعض الأحزاب الانتهازية في مواقفها من السلطة وللتدليل على ذلك بأنه على الرغم من تبني الحزب الاشتراكي خيار الثورة ونزول قواعده إلى الشارع كانت بعض قيادات الحزب الديني المعارض (حزب الإصلاح) تتبني خيار إصلاح النظام وليس إسقاطه وأدت هذه التناقضات الجوهرية إلى شلل في القرار السياسي للحزب مما جعل القواعد تتحرك بشكل انفرادي وتتبنى الثورة، وكانت هذه القواعد أكثر دينامكية في التعاطي مع الشارع اليمني ومتغيراته أثناء الثورة ومعبرة عن سقف الاحتجاجات الرافض للتسوية السياسية (المبادرة الخليجية) فيما بعد.

٣- صمت الحزب عن انتهاكات الحزب الديني (حزب الاصلاح) الحليف ضد كوادره:

من أخطر السلبيات المحسوبة على الحزب في أثناء الثورة هو صمته عن الانتهاكات التي قام بها حزب الإصلاح المنضوي في اللقاء المشترك ضد شباب الحزب وقياداته، والتي بدأت من الاعتداءات على نشطاء وناشطات من قبل القوى العسكرية المحسوبة على الحزب الديني بالضرب والهراوات، ووصلت إلى حد إطلاق النار على منازل قياديين في الحزب إلى تكفير عدد من قياداته. وكانت سياسة الحزب الاشتراكي في المرحلة الأولى من الثورة تتلخص في الحفاظ على التحالف السياسي للقاء المشترك مهما كان حجم المساءلة أمام قواعده التي أدركت أن هذا التحالف لم يعد يعبر عن روح الحزب التقدمية.

تحديات اليسار اليمني:

ورغم التعافي الجزئي للحزب الاشتراكي أثناء الثورة وعودته من جديد إلى الساحة السياسية بشكل أكثر فاعلية من قبل، سواء كان على مستوى شباب اليسار المجدد أو على مستوى الخط الرسمي للحزب بعد المرحلة الانتقالية إلا أنه ما زالت هناك تحديات داخلية في بنية الحزب وكذلك تحديات محلية محيطة تؤثر على مستقبل اليسار في اليمن ومن هذه التحديات:

أولا: ضعف الجانب التنظيمي

ويعد اشكالية مزمنة توصم كل الأحزاب اليسارية العربية والعالمية والتي لها أسبابها التاريخية المتأصلة وهو ضعف الجانب التنظيمي في بينة الأحزاب اليسارية، وكذلك الحركات اليسارية وضمور التواصل بين الهيئات العليا وبين القواعد وأدت هذه القطيعة إلى غياب الحوار بين المستوى القاعدي والفوقي للقيادات واتخاذ القيادات لقرارات سياسية دون اللجوء إلى الهيئات التنظيمية المختصة وأدت هذه الاشكالية الخطيرة إلى خروج عدد كبير من كوادر الحزب النشطة من الحزب، والبعض يعلل ضعف الجانب التنظيمي بالأزمات التي عصفت بالحزب منذ أحداث ٨٦ الدموية وحتى حرب صيف ٩٤ التي دمرت الحزب وخلقت انقساما حادا وهرميا ما بين المنظمات الحزبية في الجنوب والقيادة العليا خاصة وأن كثير من قيادات الجنوبية تتبنى حاليا مشروع فك الارتباط. بالإضافة إلى

عدم قدرة الحزب تجاوز هذه العقبة بفرض خطاب سياسي موحد ما بين الحزب في الشمال والجنوب فيما يخص القضية الجنوبية التي كان الحزب الاشتراكي حاملا سياسيا لها في فترة تاريخية سابقة.

ثانيا: العجز عن تسويق خطاب إعلامي يساري في الخارج

لم يستطع اليسار اليمني ممثلا في الحزب الاشتراكي اليمني أو في الحركات اليسارية الناشئة من فرض خطابه المدني التقدمي في الإعلام الداخلي والخارجي على الرغم من تصاعد فعالية اليسار اليمني أثناء الثورة في الميادين، ويرجع هذا السبب في عدم امتلاكه تمويلا ماليا يمكنه من إنشاء قنوات ومواقع إعلامية في حين نجحت الأحزاب الدينية في اليمن من فرض خطابها الإعلامي الذي تبنته القنوات الاعلامية المحلية والخارجية وهو الخطاب الإسلامي وفرض صورة نمطية للثورة اليمنية وتقديم خطاب فكري أحادي لا يعكس التنوع في المجتمع اليمني، ويعلل البعض بالقوة المالية للحزب الديني وقطاعه الإعلامي والدور الذي لعبه مكتب قناة الجزيرة في اليمن بالترويج لهذا الخطاب والتسويق له من خلال تكريس القيادات الشبابية الإخوانية.

ثالثا: تنامي القوى الدينية المتشددة في اليمن

برزت القوى الدينية على اختلاف مرجعيتها الفكرية في المرحلة الانتقالية بشكل أكبر من ذي قبل واستطاعت أن تشكل حضورا سياسيا واجتماعيا لافتا في عدد من المحافظات اليمنية وتحلت بعضها لأحزاب سياسية كما حزب الرشاد السلفي وحركة النهضة، واستطاعت بعض هذه القوى من تحقيق رواج اجتماعي يقوم على استثمار فقر الشرائح الاجتماعية، واستمالتها بأموال الجمعيات الخيرية الأهلية الممولة من الخارج والاعتماد على التوظيف الطائفي لبعض القوى متأثرة بالمحيط الاقليمي الداعم للصراعات الطائفية، واللافت بأن كل هذه القوى تستعدي فكرة إقامة دولة مدنية وتصر على إقامة دولة الخلافة.

رابعا: عداء المكونات الجنوبية لليسار والحزب الاشتراكي بشكل خاص

نجح نظام صالح من إحداث قطيعة بين الحزب وقيادته وقواعده في الجنوب خاصة بعد حرب ٩٤ حيث شهد تسرب عدد كبير من كوادر الحزب وقيادته في الجنوب وتحميل الحزب وزر الوحدة وما ترتب عليها وتبني الجنوبيين لفك الارتباط عن الشمال وبروز الجماعات الدينية بشكل ملفت على أنقاض اليسار في الجنوب.

خامسا: عودة الخطاب التكفيري

عودة الخطاب التكفيري وتناميه ضد القيادات اليسارية وضد الناشطين والناشطات ودعاة الدولة المدنية والكتاب والصحفيين والذي يدل على أزمة هذه القوى التي تستدعي الخطاب الديني في كل مرحلة تاريخية كونها لا تمتلك رؤية سياسية عصرية ومشروع للدولة.[١٦]

سادسا: تموضع القوى التقليدية العسكرية والقبلية

وشهدت مرحلة ما بعد الثورة ظهور تحالفات جديدة لهذه القوى التقليدية ومحاولتها الحصول على استحقاق سياسي وبرز ذلك في مؤتمر القبائل ومحاولة هذه القوى التحالف مع القوى الدينية المتشددة التي تسعدي مشروع بناء الدولة اليمنية مما يعوق من فرص تنامي قوى اليسار اليمني.[١٧]

[١٦] شهد عام ٢٠١٢ عودة الخطاب التكفيري بإصدار فتوى بحق كتاب وصحفيين وكان آخرها فتوى الردة ضد الكاتب علي السعيدي وصدور كتاب (الحوار الوطني عمار أم دمار) للشيخ عارف الصبري الذي كفر أعضاء اللجنة الفنية وصدور كتاب عن الدولة المدنية للشيخ اسماعيل السهلي الذي كفر معظم القيادات المدنية واليسارية.

سابعا: الانفلات الأمني في المدن

تشهد اليمن مرحلة خطرة مع استمرار انقسام الجيش وبقاء القيادات العسكرية المشاركة في القتل على رأس المؤسسة العسكرية مما يزيد من تبعات التحول خاصة مع استمرار حملة الاغتيالات السياسية التي طالت قيادات عسكرية وشخصيات سياسية أغلبها من اليسار.

ثامنا: تشتت القوى المدنية في اليمن (اليسارية والقومية)

لم تستطع هذه القوى حتى الآن تجاوز خلافتها التاريخية الماضوية وخلق رؤية موحدة لمتطلبات المرحلة القادمة في مواجهة تحالفات القوى التقليدية بل ما زالت هذه القوى تعبر عن تشرذمها وتناحرها فيما بينها.

[17] مؤتمر القبائل الذي عقد في ٦-١٠ فبراير/شباط ٢٠١٢ بحضور عدد من القيادات القبلية والدينية المتشددة وكان انعقاده والمخرجات التي خرج بها تؤكد انقلاب هذه القوى على فكرة الدولة المدنية.